تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة

الدكتور ماجد ملحم أبو حمدان*

الملخص

تعالج هذه الدراسة مسألة تفعيل مشاركة المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة للمجتمع، وذلك انطلاقاً من ضرورة الإفادة من الموارد البشرية (النساء والرجال) على حد سواء في تطوير المجتمع وتنميته. تعالج الدراسة جانبين أساسيين أولهما يركز على الصعوبات التي تعرقل تفعيل مشاركة المرأة في نشاطات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والتعليمية، وغيرها من النشاطات الأخرى التي تسهم في النهوض بالمجتمع، كالصعوبات الاجتماعية والثقافية، وصعوبات الإعداد العلمي والتأهيل المهني، وصعوبات إدماج المرأة في سوق العمل، وتدني مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، وأخيراً الصعوبات الخاصة بالتمييز بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وثانيهما يتناول متطلبات وآليات تفعيل دورها في إنجاز التنمية الشاملة في مجالات عدة، كالمجال الاجتماعي الثقافي، ومجال الإعداد العلمي والتأهيل المهني للمرأة، وآليات إدماجها في عملية الإنتاج الاجتماعي، وتعزيز مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، ونشر ثقافة العدالة والمساواة بين الجنسين، وفي الختام قُدِّمَتْ عدة مقترحات بغية المساهمة في تحقيق هدف الدراسة في الإفادة من القدرات الخلاقة والمبدعة التي تمتلكها المرأة في الارتقاء بالمجتمع ونقله إلى مصاف الدول المتقدمة.

* قسم علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق

المقدمة:

تواجه مجتمعات البلدان النامية جملة من المشكلات المتنوعة التي تقف حائلاً أمام إنجاز التنمية الشاملة Comprehensive development فيها، ومن هذه المشكلات الأساسية مشكلة الاستثمار الاقتصادي الأمثل للموارد البشرية، التي تعدُّ العنصر الأكثر أهمية من عناصر عملية الإنتاج الأخرى، فمن دون الإنسان لا يمكن الإفادة من الموارد المادية ومن رأس المال في إنتاج الخيرات الضرورية لاستمرار الحياة البشرية على الأرض، فالإنسان هو المنفذ للتنمية، أمَّا تحسين وضعه والارتقاء به اجتماعياً وعلمياً وسياسياً وثقافياً ومهنياً ورفع مستواه المعيشي، فهو الهدف من التنمية. وانطلاقاً من أن المرأة تشكل نصف المجتمع البشري، ومن أن التنمية الحقيقية تتطلب استثمار الطاقات البشرية كلّها دون استثناء بدأ اهتمام المجتمعات النامية بالمرأة؛ بغية تزويدها بالمعرفة العلمية والمهارات والخبرات التي تمكنها من المساهمة في عملية التنمية المستدامة.

أولاً: تحديد مشكلة الدراسة:

تسعى مختلف البلدان إلى تحقيق التنمية الشاملة لمختلف جوانب المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والثقافية، والصحية، وخاصة البلدان النامية developing countries، وذلك بغية اللحاق بركب الدول المتقدمة Developed countries التي قطعت أشواطاً طويلة في هذه المجالات. وانطلاقاً من أن تحقيق عملية التنمية الشاملة يتطلب الإفادة من الإمكانيات المتاحة كلّها في المجتمع، وإشراك الطاقات البشرية القادرة على المساهمة في إنجاز التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، كان الاهتمام بالمرأة التي تشكل نصف الطاقات البشرية للمجتمع، لإشراكها في إنجاز هذه العملية إلى جانب الرجل ضرورة ملحة وحيوية للانطلاق بهذه المجتمعات من حالتها الراهنة إلى حالة أكثر تقدماً. من هنا كانت مشكلة هذه الدراسة، ومحورها الأساسي

هو تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة . إن الدراسة العلمية الموضوعية لهذه المسألة تتطلب التركيز على جانبين أساسيين: أولهما ينحصر في الكشف عن الصعوبات التي تقف عائقاً أمام مساهمة المرأة الفعّالة في تنفيذ هذه العملية كما يسهم الرجل، وحصر الأسباب الكامنة وراءها بغية معالجتها، أو الحد من انتشارها. وثانيهما يهتم بالكشف عن متطلبات عملية تفعيل دور المرأة ودمجها في سوق العمل، وتنشيط مشاركتها في مختلف المجالات الأخرى الاجتماعية، والعلمية، والسياسية، والثقافية، وتحديد الآليات المناسبة للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الشريحة التي تهتم بدراستها، إِذْ تشكل هذه الشريحة نصف المجتمع؛ وبعبارة أخرى نصف القوة البشرية التي يمكن الإفادة منها على أكمل وجه في عملية التنمية المستدامة للمجتمع، وذلك في حال تمكن المجتمع بمكوناته كلّها من توفير الظروف المناسبة لتفعيل دور المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وهذا يتطلب إنشاء مراكز لإعداد المرأة وتأهيلها وتدريبها جنباً إلى جنب مع الرجل. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها تسليط الأضواء على المعوّقات المختلفة التي تقف حائلاً أمام تنمية قدرات المرأة وإفساح المجال لها لتعمل إلى جانب الرجل في مختلف ميادين الحياة، فضلاً عن ذلك، تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها ستحاول المساهمة في كشف الأسس العلمية لمواجهة العقبات التي تحول دون الإفادة الكاملة من نصف الطاقات البشرية المتاحة في المجتمع؛ وذلك من خلال تحديد الآليات والوسائل العلمية المناسبة للتعامل مع الصعوبات التي تعيق إسهام المرأة ومشاركتها الفعّالة في عملية التنمية المستدامة للمجتمع.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يعدُّ تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع هدفاً أساسياً تسعى كل المجتمعات للوصول إليه؛ وتحقيق هذا الهدف يتطلب من الباحثين بمختلف تخصصاتهم العلمية المساهمة في تصميم العديد من البحوث المتنوعة وتنفيذها التي قد تسهم في رسم المسار الصحيح لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع. وانطلاقاً من أن تحقيق التنمية الشاملة يتطلب مساهمة الطاقات البشرية المتاحة كلّها (الذكور والإناث) على حد سواء، ومن أجل الإفادة المثلى من الطاقات البشرية، كان بديهياً أن نوفر للمرأة التي تشكل نصف المجتمع الظروف المناسبة لدمجها في سوق العمل، وتفعيل دورها في مختلف النشاطات الهادفة لبناء المجتمع وتحديثه.

واستناداً إلى ما سبق يمكن حصر أهم أهداف الدراسة بما يأتي:

أ –تعرّف الصعوبات الاقتصادية التي تقف حائلاً أمام تفعيل دور المرأة في تحقيق التنمية الشاملة.

ب – تعرّف الصعوبات الاجتماعية والثقافية التي تقف حائلاً أمام تفعيل دور المرأة في تحقيق التنمية الشاملة.

ج – تعرّف الصعوبات العلمية والمهنية التي تقف حائلاً أمام تفعيل دور المرأة في تحقيق التنمية الشاملة.

د– محاولة تقديم مقترحات علمية موضوعية تسهم في تفعيل دور المرأة السورية في عملية التنمية الشاملة

رابعاً: المصطلحات والمفاهيم العلمية:

أ – تفعيل دور المرأة: يعني تنمية قدراتها المادية والثقافية، والارتقاء بمستوى تحصيلها العلمي النظري والتطبيقي، وإعدادها إعداداً مهنياً ، وتوفير فرص

العمل لها، والخدمات الصحية، والخدمات المساعدة الأخرى التي تخفف عنها الأعباء المنزلية، ورفع معنوياتها وتوعيتها بأهميتها وأهمية مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، وتغيير النظرة التقليدية للمجتمع نحوها، والتخلص من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تعمِّق دونية المرأة، ونشر ثقافة العدالة والمساواة بين الجنسين.

ب – التأهيل والتدريب: يعني إعداد الفرد من خلال إلحاقه بدورات تدريبية لتزويده بالمهارات الضرورية لدخول سوق العمل، أو لزيادة مهاراته السابقة لمساعدته على التكيف مع متطلبات العمل العلمية والتكنولوجية المتجددة باستمرار.

ج – صاحب عمل: "يعدُّ الفرد صاحب عمل عندما يمتلك مشروعه الاقتصادي الخاص، أو يعمل مستقلاً في مهنة أو تجارة، ويستخدم عاملاً أو أكثر(سواءٌ كان من أفراد أسرته أو من الغير بأجر نقدي أو عيني مقطوع)" (المكتب المركزي للإحصاء، 2010، مسح قوة العمل النصف الثاني 2010، ... htt://www.cbssyr.org/).

د – يعمل لحسابه: "هو الفرد الذي يعمل في مشروعه الاقتصادي الخاص، أو يعمل مستقلاً في مهنة أو تجارة بمفرده؛ أما إذا استخدم أفراداً آخرين لقاء رواتب أو أجور فيعدُّ صاحب عمل." (المكتب المركزي للإحصاء، 2010، مسح قوة العمل النصف الثاني 2010، ... htt://www.cbssyr.org/).

هـ - المواطنة: تعني" العلاقة بين المواطن والدولة، ويحدد أبعادها الدستور والقوانين التي تنظم العلاقات والحقوق والمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين الدولة والمواطنين، وبين المواطنين بعضهم بعضاً. ويتضمن تحقيق المواطنة الكاملة حصول المواطنين جميعهم على هذه الحقوق على أساس المساواة ودون تمييز بسبب الدين أو العرق أو النوع" (الباز، 2006، 6).

خامساً: منهجية الدراسة:

تندرج الدراسة الحالية ضمن إطار الدراسات المكتبية (النظرية)، التي ترتكز بالدرجة الأولى على أدبيات علم الاجتماع المتاحة أمام الباحثين التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمشكلة الدراسة. يُستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ إذْ يُمكن هذا المنهج الباحث من تقديم توصيف دقيق للعناصر المختلفة التي تتكون منها الظاهرة قيد الدراسة، كما يتيح له تحليل الظاهرة المدروسة إلى العناصر الأولية المكونة لها، بغية الكشف عن العلاقات الجوهرية التي تربط بين متغيّراتها، وهذا بدوره يساعد على تحديد الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة بشكلها الحالي، ويسهم في تقديم تفسير علمي لها، ومن ثمَّ يُمكِّن الباحث من تقديم المقترحات العلمية التي تعزّز توافر هذه الأسباب إن كانت الظاهرة مفيدة للمجتمع، أو استخلاص المقترحات العلمية التي تحدّ من انتشار هذه الأسباب، أو تعمل على التخلص منها في حال كونها ضارة.

سادساً: الصعوبات التي تعيق تفعيل دور المرأة:

تحتل مسألة تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة حيزاً كبيراً من اهتمام مختلف بلدان العالم، إلا أن هذه المسألة تكتسب أهمية أكبر في بلدان العالم الثالث، ومن ضمنها البلدان العربية، إذْ تعاني هذه الدول من اتساع الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة بشكل متزايد، وهذا بدوره يفرض عليها تسريع الخُطا لإنجاز التنمية الشاملة المتوازنة وفقاً للإمكانيات المتاحة في كل بلد. فالتنمية الحقيقية عملية تشمل جوانب المجتمع جميعها الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية، والسياسية.

إن إنجاز التنمية الشاملة يتطلب الاهتمام أيضاً بالتنمية البشرية، التي تشمل" إدماج المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية، وتوسيع خيارات الناس

السياسية بتعميم مفهوم الحريات السياسية ومستوى تطور المشاركة في الانتخابات الديموقراطية النزيهة والشفافة" (الشيخ علي، 2006 – 2007، 200).

وترتكز عملية التنمية على ثلاثة عناصر أساسية هي: الموارد المادية، ورأس المال، والموارد البشرية، وتشكل الموارد البشرية العنصر الأهم فيها، واستناداً إلى ذلك تهتم الحكومات بتنمية الموارد البشرية كخطوة ضرورية ومهمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛ ولمّا كانت المرأة تشكل نصف الموارد البشرية المتاحة في أي مجتمع، ولمَّا كانت التنمية الحقيقية لا تتحقق دون مساهمة فعالة من هذا النصف المؤثر، كان لزاماً على الحكومات تفعيل دور المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

ويتطلب إدماج المرأة في عملية الإنتاج، توفير الظروف المناسبة ، ومعالجة الصعوبات المختلفة التي تقف حائلاً أمام تفعيل دور المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع. ومن هذه الصعوبات ما يأتي:

أ – الصعوبات الاجتماعية والثقافية:

تؤثر جملة القيم والعادات والمفاهيم الاجتماعية السائدة في مجتمع ما في مدى مساهمة المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، فظاهرة الزواج المبكر، مثلاً، ترتبط ارتباطاً وثيقا بقيم المجتمع وعاداته، وقد يلجأ الأهل إلى تزويج بناتهم اعتقاداً منهم أن بقاء البنت في المنزل يحمّلهم أعباءً مادية إضافية، ويؤكد ذلك الاتجاه المثل الشعبي القائل: "ابنك إلك بنتك مش إلك"؛ وهذا يعني أن ما ينفق على الفتيات لا يعود على الأهل بالفائدة ويستحسن إنفاقه على الذكور من أبنائهم، "فضلاً عن أعباء نفسية نابعة من النظرة إلى سلوك الأنثى الجنسي كمعيار لشرف الأسرة. ومن أجل التخفيف من حدة مظاهر الخوف على سلوك المرأة الجنسي، وما يرتبط به من مفاهيم مثل " شرف الأسرة" المرهون بسلوك المرأة الجنسي، فإن كثيراً من الأسر تنزع إلى محاولة

تزويج إناثها بسن مبكرة طلباً للسترة" (كرادشة، 2009، 172). ومن الأمثلة الشعبية المتداولة في هذا الصدد:" زواج البنت سترة، أخطب لبنتك قبل ما تخطب لابنك". إن آثار ظاهرة الزواج المبكر لا تقتصر فقط على الجوانب الاجتماعية، بل تتعداها لتطال جوانب أخرى في حياة المجتمع قد تؤثر سلباً في الدور المأمول أن تؤديه المرأة في الحياة الاقتصادية للمجتمع، فعلى سبيل المثال، إن التمعن في كيفية حدوث هذه الظاهرة، يكشف أن بعض الأهل يزوجون بناتهم وهن صغيرات قبل بلوغهن السن التي تتيح لهن تحمل مسؤولياتهن الأسرية؛ الأمر الذي ينعكس سلباً على حياتهن الأسرية المستقبلية؛ وهذا يعني أن الفتيات المتزوجات في سن مبكرة سيحرمن - على الأغلب - من فرصة إكمال تعليمهن، وفي هذه الحالة لن يتم تدريبهن وإعدادهن وتأهيلهن بشكل جيد للمشاركة بعملية الإنتاج الاجتماعي، وهذا يؤثر في مستوى دخل أسرهن، ويبعدهن عن المساهمة الفعّالة في التنمية الشاملة للمجتمع.

كما أن ظاهرة الزواج المبكر للإناث لها انعكاسات أخرى، فقد تتسبب في حدوث حالات من الإعاقة والعجز، خاصة، عندما يتبع الزواج المبكر حمل في سن مبكرة؛ فالدراسات الطبية تؤكد" أن حمل الأم وهي في سن لم يكتمل فيها نموها وتكوينها بشكل جيد يؤدي إلى إنجاب طفل ضعيف البنية أو ناقص التكوين أو يحمل ضعفاً واستعداداً لتقبل المرض والعجز في المستقبل، فمن المعروف أن العمر المثالي للإنجاب لدى الأنثى هو بين 20 – 35 سنة، فإذا ما حدث حمل قبل العشرين فإن مشكلات عديدة يحتمل أن تواجه الأم الحامل..." (الأخرس، قصاب حسن، 2002 – 2003، 206).

فرضت العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع على المرأة في بعض البلدان العربية أن تُخصِّصَ حياتها لتربية الأطفال ورعايتهم، والاهتمام بالأعمال المنزلية، وإن وجدت فرص لعملها فهي محدودة في مجالات تقليدية لا تتطلب إتقان مهارات عالية الدقة، ولا يتيح العمل فيها هامشاً كبيراً للإبداع. إن عدم الاهتمام بتعليم المرأة وتمكينها من المعرفة العلمية النظرية بالشكل الكافي، وعدم توفير الفرص

لتدريبها وتأهيلها وإكسابها المهارات العملية التي تتيح لها ممارسة أعمالها بجدارة، وتمكنها من المساهمة الفعّالة في عملية الإنتاج الاجتماعي يحرمها من تحقيق ذاتها وصياغة شخصيتها المستقلة، ويحدّ من مساهمتها في إنجاز التنمية الشاملة، ومن ثمَّ ينعكس سلباً على الجانب الاقتصادي للمجتمع.

كما تسهم الثقافة التقليدية السائدة في بعض المجتمعات العربية في زيادة الضغط على المرأة، فهذه الثقافة تميّز بينها وبين الرجل في التعامل، وتضعها في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل. فعلى الرغم من أن موقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني في المجتمع تعرض لتغيّرات إيجابية مهمة، مازالت هذه الثقافة تؤدي دوراً سلبياً إزاء المرأة. وهذا يشكل سبباً من أسباب تدني مشاركتها في حياة المجتمع العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويخفض من نسبة تمثيلها في مواقع المسؤولية والقرار.

ب – **صعوبات الإعداد العلمي والتأهيل المهني للمرأة**:

تمثل المرأة – بوصفها مورداً بشرياً – نصف الطاقات البشرية القادرة على العمل في المجتمع، فهي عامل أساسي في التنمية الشاملة، لأن العنصر البشري هو المحرك الأساس في العملية الإنتاجية. ولتفعيل دور المرأة في المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة بالشكل المطلوب، لا بدَّ من البحث عن الصعوبات التي تقف حائلاً أمام مشاركتها الفعّالة في عملية الإنتاج الاجتماعي، والعمل على تجاوزها، ومن أهم العقبات التي تواجه المرأة في هذا المجال عقبة الإعداد العلمي؛ فالتعليم يعدُّ من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق معدلات عالية للتنمية البشرية والارتقاء بمستوى الرفاهية الاجتماعية، وخصوصاً، تعليم المرأة لأنها لم تنل الاهتمام الكافي حتى الآن في معظم الدول النامية، ومما لا شك فيه أن إدماج المرأة في عملية الإنتاج ضرورة جوهرية لزيادة الإنتاج وتحسينه، ومن ثمَّ تحقيق التنمية الشاملة.

تعاني المرأة في المجتمعات النامية، ومنها المجتمعات العربية، من العديد من المشكلات التي تحول دون تمكينها من الحصول على المؤهل العلمي الذي يتيح لها المساهمة الفعّالة في عملية الإنتاج، وعلى سبيل المثال، بعض الأسر قد لا تسمح لبناتها بالتعلم بعد إنهائهن المرحلة الابتدائية لأسباب مختلفة، فقد يكون السبب عدم وجود مدرسة إعدادية في مكان الإقامة، أو قد يكون السبب عدم وجود مدرسة خاصة بالإناث، أو اقتناع الأهل بعدم حاجة بناتهم للحصول على درجة أعلى من التعليم، فبعض الآباء يعتقدون أن مكان المرأة في البيت، ولذلك لا يسمحون لبناتهم بإكمال دراستهن، فعملهن في المنزل – من وجهة نظر آبائهن – لا يحتاج إلى شهادات علمية، وربما يكون السبب عدم توافر الإمكانيات المادية التي تتيح للآباء تعليمهن في مدارس أو جامعات بعيدة عن أماكن الإقامة. ومن الأمور التي تعرقل إتمام المرأة لتعليمها ظاهرة تسرب الفتيات من المدارس فقد" بلغت نسبة التسرب من التعليم الأساسي في محافظة إدلب (9 %) وكانت هذه النسبة أعلى عند الإناث (11 %) عن مستواها عند الذكور (7 %) عام 2004. كما بلغت نسبة الطلاب الذين يصلون إلى الصف السادس (91 %) وهي أدنى عند الإناث (89 %)عن مستواها عند الذكور (93 %) في العام نفسه " (الهيئة السورية لشؤون الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء، هيئة تخطيط الدولة، 2007 أ، 131). وقد تختلف نسب التسرب المدرسي أيضاً تبعاً لنوع التعليم (التعليم العام بفرعيه الأدبي والعلمي، والتعليم الفني بفروعه المختلفة).

ج – صعوبات إدماج المرأة في عملية الإنتاج:

مع أن النساء يشكلن نصف اليد العاملة المنتجة، إلا أن مشاركتهن في الفعاليات الاقتصادية في البلدان العربية قليلة جداً، وتعود قلة مشاركتهن في العمل إلى جملة من العوامل والأسباب التي ترتبط بالمتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في تلك المجتمعات والتي تحدد مواقف هذه المجتمعات من عمل المرأة.

فالثقافة التقليدية، مثلاً، تنظر إلى المرأة على أنها أقل مكانة من الرجل، وتتجاهل قدراتها الخلاقة في إحداث التنمية الشاملة إلى جانب الرجل، وتحصر عملها في إطار تربية الأبناء وتدبير شؤون المنزل، وفي نطاق أعمال معينة محددة إن رغبت أو اضطرت للعمل خارج المنزل. إن هذا الموقف من المرأة يحبط اندفاعها للدخول في ميدان القوة المنتجة، ويُعمِّقُ التمييز بين الجنسين، ويحرم المجتمع من جزء كبير من قواه المنتجة، ويعرقل عملية التنمية الشاملة.

وتؤدي أمية المرأة دوراً كبيراً في جهلها بحقوقها وبواجباتها في المشاركة الفعّالة بنشاطات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهذا بدوره يعيق عملية إدماج المرأة بالقوة المنتجة، كما أن عدم الإعداد العلمي والمهني للمرأة يشكل عقبة كأداء تعيق إدماجها في عملية الإنتاج، ويقلل من إمكانية إيجاد فرص عمل مناسبة لها؛ فالإنسان الذي يمتلك المعرفة العلمية والمهارات العملية التطبيقية هو المبدع والخلاق والمسهم الفعّال الحقيقي في عملية التنمية الشاملة للمجتمع سواء أكان رجلاً أم امرأة؟ ولذلك نجد أن عدم الإعداد العلمي والمهني للمرأة يحول دون تفعيل دورها في عملية البناء والتطوير.

ولا شك في أن تدني الوضع الاقتصادي للمرأة يعيق عملية تفعيل دورها في الإسهام بإقامة مشاريع إنتاجية خاصة بها، سواء أكانت هذه المشاريع في القطاع الإنتاجي الصناعي أم الزراعي، فالتدقيق في البيانات الواردة في الجدول (1) المتعلقة بحيازة الأرض (%)، يبيّن أن نسبة الذكور (95 %) ونسبة الإناث (5 %) وإن انخفاض نسبة حيازة المرأة للأرض لا تساعد على تفعيل دورها في إقامة مشاريع زراعية أو صناعية تعتمد على المواد الأولية الزراعية. كما أن تفعيل دور المرأة في التنمية الشاملة للمجتمع يتطلب إيلاء المرأة الريفية الاهتمام الكافي، والارتقاء بقدراتها المتنوعة، وتحقيق العدالة والمساواة في تقديم الخدمات للنساء القاطنات في الريف والحضر على حدٍ سواء.

إن إدماج المرأة في سوق العمل يتطلب دراسة واقع عمل المرأة، وتعرّف المشكلات التي تعيق التحاقها بسوق العمل، وخصوصاً المشكلات المهنية التي تتعلق بتهيئة المرأة وإعدادها إعداداً مهنياً كافياً يتناسب واحتياجات سوق العمل ومتطلباتها، والعمل على تذليل الصعوبات التي تحول دون ذلك.

د – تدني مشاركة المرأة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار:

إن الأهمية الكبرى للموارد البشرية إلى جانب المخاطر الناجمة عن عدم الاستثمار الجيد لها (ذكوراً وإناثاً)، هي التي تدعونا للبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى تدني مستوى مشاركة المرأة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار. إن استبعاد المرأة عن المشاركة في اتخاذ القرار وتهميش دورها يبدأ من الأسرة، خصوصاً إذا كانت تعتنق القيم والعادات والتقاليد المناصرة لسلطة الرجل، إذْ تحرم الفتاة من التعبير عن رأيها، وتَفْرِضُ عليها أموراً كثيرة كنوع التعليم واللباس وزوج المستقبل وزواج القربى الذي يفرض عليها التزوج بابن عمها بغض النظر عن رغبتها بالزواج به أم لا؟.

عانت المرأة في السابق من ظلم وحرمان من الحقوق، وقد أسهمت في تعميق ذلك العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وكذلك القوانين التي ميّزت بينها وبين الرجل. وانطلاقاً من وضع المرأة السورية ومعاناتها أكد الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية لعام 1973 جملة من القضايا العامة لمصلحة المرأة منها المادة (45) التي تنص على أن:" تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها، ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي"

(وضع المرأة في القانون السوري http://taldara.own0.com/t4879-topic).

إن هذا فتح المجال أمام المرأة للمشاركة في الحياة السياسية والإدارية، وبهذا تمكنت من ممارسة دورها بوصفها عضواً في مجلس الوزراء ومجلس الشعب

والإدارة المحلية والنقابات. والجدول الآتي يوضح مدى مشاركة المرأة في بعض المواقع، وبعض المؤشرات الأساسية التي توضح الفروق بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

جدول (1)

يبيّن الفوارق بين الجنسين في عدد من الموضوعات (المتغيّرات)

الموضوع	ذكر	أنثى
السكان (%)	51	49
معدل العمر عند الولادة	70.5	72.1
معدل الأمية (15 سنة فأكثر %)	12.1	26.1
المشاركة في مجلس الوزراء	% 93	% 7
المشاركة في مجلس الشعب	% 88	% 12
المشاركة في المهن الإدارية والتنظيمية %	82.2	17.8
المشاركة في المهن الفنية والمهنية %	58.9	41.1
القضاة (%)	88	12
المعلمون (%)	40	60
حيازة الأرض (%)	95	5
المستفيدون من القروض الأسرية من 1/ 4/ 2002 حتى نهاية 31/ 12/ 2004 (هيئة مكافحة البطالة)	16.726 % 45	20.327 % 55
المستفيدون من القروض الصغيرة من 1/ 4/ 2002 حتى نهاية 31/ 12/ 2004 (هيئة مكافحة البطالة)	13.377 % 84	2.463 % 16

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، الفصل الثالث والعشرون قطاع المرأة،الخطة الخمسية العاشرة 2006 – 2010، 846.

http://www.mhc.govsy/PDF%205Plan/23-%20Woman.pdf

تشير البيانات الواردة في الجدول (1) إلى ضعف مشاركة المرأة في مجلس الوزراء مقارنة بالرجل، فقد بلغت نسبة مشاركة الذكور في مجلس الوزراء (93%) وبلغت نسبة مشاركة الإناث (7%)، وهذا يشير إلى ضعف المشاركة النسائية في مواقع اتخاذ القرار، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المشاركة النسائية في مجلس الشعب، إذْ بلغت نسبة الذكور (88%) والإناث (12%)، ونسبة مشاركة النساء هنا قليلة أيضاً

مقارنة بنسبة مشاركة الرجال، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع معدل الأمية بين النساء، وضخامة المسؤوليات الملقاة على عاتقهن في غياب الخدمات المساعدة، وتقبلهن للتقسيم التقليدي للأدوار على أساس الجنس، لذلك تعتقد غالبية النساء أن العمل في هذا المجال غير مناسب لهن، وكل ذلك يؤثر سلباً في مستوى وعيهن وأدوارهن الاجتماعية في مختلف المجالات ومنها المجال السياسي. وأعتقد أن بعض العادات والتقاليد الاجتماعية التي مازالت تنظر إلى المرأة على أنها أقل شأناً من الرجل تؤثر أيضاً في انخفاض معدل دخول المرأة معترك الحياة السياسية.

وهذا يؤكد أن فرص وصول المرأة إلى مواقع المسؤولية واتخاذ القرار مازالت ضئيلة مقارنة بالفرص المتاحة للرجل.

هـ – الصعوبات الخاصة بالتمييز بين الجنسين:

تزداد الصعوبات التي تواجه إدماج المرأة بشكل فعّال في عملية الإنتاج الاجتماعي بسبب التمييز بينها وبين الرجل في مختلف المجتمعات، مع التأكيد أن شدة هذا التمييز ونسبته تختلف من مجتمع إلى آخر. إن التمييز قد يطال مجمل جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والسياسية، وفرص العمل، والنشاطات المتنوعة التي يمكن للإنسان أن يمارسها، وهذا بالتأكيد سينعكس على حياة المرأة ومدى إسهامها في حياة المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والسياسية، وغيرها من النشاطات الأخرى، ومن ثمَّ على عملية التنمية الشاملة للمجتمع. إن ملامح هذا التمييز بين الجنسين قد تبدأ مع مراحل الحياة المبكرة للإنسان في أسرته، ويتبدى ذلك في أسلوب تنشئة الأبناء المتباين الذي تنتهجه الأسرة بما يتناسب – من وجهة نظرها – مع الجنس (ذكراً أم أنثى)، إذْ تتعامل مع أبنائها الذكور بطريقة تختلف عن تعاملها مع الإناث، وقد تختلف هذه الطرائق من مجتمع إلى آخر، وربما من أسرة إلى أخرى في المجتمع نفسه، ويرجع ذلك إلى تنوع الثقافات وتباين العادات

والتقاليد السائدة في هذه المجتمعات، وإلى أسباب أخرى، فقد تقوم بعض الأسر بتحديد ألعاب معينة لبناتها، وتمنعهن من ممارسة ألعاب يمكن للذكور ممارستها دون أي اعتراض، وقد تمنع بعض الأسر بناتها الصغيرات من اللعب مع الأولاد الصغار، وذلك تفادياً لاختلاط الجنسين عند الكبر. إن مسألة التمييز بين الجنسين تتعدى نطاق الأسرة إلى المجتمع، ويبدو ذلك واضحاً في التمييز بين المرأة والرجل في مقدار الأجر الشهري الذي يتقاضاه كل منهما، حتى لو كان مستواهما التعليمي واحداً، وهذا ما يوضّحه الجدول الآتي:

جدول إحصائي (2)

متوسط الأجر الشهري في العمل الرئيسي للعاملين بأجر (15 سنة فأكثر) بحسب الحالة التعليمية والجنس / 2009

الحالة التعليمية	متوسط الأجر الشهري	Average monthly salary	
	ذكر	أنثى	المجموع
	Male	Female	Total
أمي	9045	6359	8774
يقرأ ويكتب	9094	6323	8964
ابتدائية	9547	6982	9438
إعدادية	10488	9798	10420
ثانوية	12293	10249	11848
معاهد متوسطة	14400	13538	14029
جامعية فأكثر	17314	14301	16248
المجموع	10967	11779	11096

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، 2009،

http://www.cbssyr.org/work/2009/ALL-2009/TAB-45.htm

تؤكد البيانات الواردة في الجدول الإحصائي رقم (2) أن التمييز في مقدار الأجر الشهري يميل لصالح الذكور في مختلف المستويات التعليمية، ويصبح الفارق

بين الأجرين كبيراً في المستويات التعليمية المنخفضة (أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائية)، وأعتقد **أن** حاجة العاملين من هذه المستويات إلى بذل مجهود عضلي أكثر من حاجة ذوي المستويات التعليمية الأعلى، قد تكون أحد الأسباب لوجود هذا الفارق الكبير في الأجر بين الإناث والذكور، إذْ يبدو من البيانات الواردة في الجدول انخفاض الفوارق بين الجنسين في المستويات التعليمية الأعلى (إعدادية، ثانوية، معاهد متوسطة، جامعة فأكثر). كما يبدو التمييز واضحاً في نوعية العمل أو المهنة التي يمارسها كل من الرجل والمرأة، إذْ نجد أن بعض المهن تكون حكراً على الرجال، أو تكون نسبة النساء فيها قليلة. والعودة إلى البيانات الواردة في الجدول (1) توضّح التمييز الحاصل بين (الذكور والإناث) بالنسبة إلى عدة متغيّرات.

إن التدقيق في البيانات الواردة في الجدول (1) يبيّن التمييز بين الجنسين في التعليم، وقد بلغ معدل الأمية (15 سنة فأكثر) بين الذكور (12.1%) وبين الإناث (26.1%)؛ وهذا يعني أن الاهتمام بتعليم الذكور أكبر من الاهتمام بتعليم الإناث.

كما يبدو أن التمييز بين الجنسين واضح في بعض الوظائف والمهن، فمساهمة المرأة في مجال القضاء تبدو ضعيفةً، وقد بلغت نسبة مساهمتها (12%) مقابل (88%) للرجل. وكذلك الأمر فيما يتعلق بمشاركتها في المهن الإدارية والتنظيمية، إذْ بلغت نسبة مشاركتها (17.8 %) مقابل (82.2 %) للرجل، وهذه المشاركة أيضاً ما زالت بعيدة عن تحقيق المساواة في توزع الذكور والإناث بالنسبة إلى هذه المهن.

أمَّا في مجال حقوق المرأة في القانون السوري فنجد أن الحكومة السورية وقعت أواخر عام 2002 على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛ لكن التحفظات التي أبدتها أضعفت أمل النساء في سورية بالإفادة من هذه الاتفاقية، خصوصاً على الصعيد القانوني، إذْ تحفظت الحكومة السورية على عدة مواد. وقد تطابقت التحفظات السورية مع مواد قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بالمرأة، كالمادة

(9) الفقرة الثانية المتعلقة بمنح الأطفال جنسية المرأة، والمادة (15) الفقرة الرابعة المتعلقة بحرية التنقل والسكن...إلخ (انظر: عيسو، 2010/5/15).

إن قانون الجنسية السورية حرم الأم من إعطاء جنسيتها السورية لأطفالها من رجل أجنبي، وبهذا يعاملون معاملة الأجانب. وهذا القانون يخالف الدستور السوري لأنه لا يساوي بين الرجل والمرأة.

ومع أن الدستور السوري أكد منح المرأة حقوق المواطنة الكاملة وحق الانتخاب والترشيح، فإن موقعها ونشاطها في هذه المجالات مازالا متواضعين مقارنة بالرجل.

كما يمكن أن نلاحظ فوارق في المعاملة القانونية بين الرجل والمرأة في دول عربية أخرى؛ ففي جمهورية مصر العربية تعامل قوانين الأحوال الشخصية المرأة بوصفها قاصراً، وخاضعة لوصاية أفراد الأسرة الذكور، وهذه القوانين" تعامل المرأة بوصفها جزءاً من تنظيم مؤسسة الأسرة، لا بوصفها فرداً يتمتع بحقوقه المستقلة المساوية لحقوق الرجل" (جنينة، نعمة و واصف، نادية، 1999، 20). كما أن بعض الدول العربية لا تسمح للمرأة أن ترشح نفسها لمناصب سياسية أو أن تنتخب، وقد تمنعها من ممارسة بعض الأمور التي تعدُّ عادية جداً في مجتمعات أخرى، كحرمانها مثلاً، قيادة السيارة.

سابعاً: متطلبات عملية التفعيل:

أ – في المجال الاجتماعي والثقافي:

إن معالجة الآثار السلبية التي تتركها بعض القيم والعادات والمفاهيم الاجتماعية السائدة في مجتمع ما على مدى مساهمة المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، تتطلب بذل المزيد من الجهود لإزالة الأسباب التي تعرقل تفعيل دور

المرأة في تلك العملية، أو الحد منها على الأقل، فظاهرة الزواج المبكر، مثلاً، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقيم المجتمع وعاداته، وينجم عن انتشار هذه الظاهرة في المجتمع جملة من العوامل والأسباب التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في عملية الإنتاج الاجتماعي، وتطوير المجتمع، فلو أخذنا تعليم المرأة كمثال على ذلك لوجدنا أن ظاهرة الزواج المبكر للفتاة تقف حائلاً بينها وبين إكمال تعليمها، وقد تحول دون إدماجها في سوق العمل، بسبب ما ترتب عليها من مسؤوليات كبيرة في تربية الأطفال، وإدارة شؤون المنزل، وفي حال تمكنها من المشاركة في العمل، فلن تكون مشاركتها في التنمية الشاملة لمجتمعها فعّالة؛ وذلك لعدم تزودها بالمعرفة النظرية والمهارات العملية التطبيقية اللازمة لسوق العمل التي تحصل عليها من خلال تعليمها في المؤسسات التعليمية المتنوعة؛ وهذا الأمر سينعكس بالتأكيد على مقدار الأجر الذي ستتقاضاه وعلى المستوى المعيشي لأسرتها.

إن الحد من انتشار ظاهرة الزواج المبكر يتطلب من الباحثين الاجتماعيين توجيه جهودهم باتجاه المجتمع، لتحقيق هدفين أساسيين يرتبطان بانتشار هذه الظاهرة، أولهما توضيح الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة الزواج المبكر على المرأة وأسرتها وعلى المجتمع، وثانيهما توعية المجتمع بأهمية تعليم المرأة بالنسبة إلى تربية الأطفال وإدارة شؤون الأسرة، فالمرأة المتعلمة بإمكانها أن تربي أبناءها تربية صالحة، وأن تعالج المشكلات المتنوعة التي تواجه أسرتها، ففي حالة انخفاض دخل الأسرة، مثلاً، يمكنها أن تعمل إلى جانب زوجها، وبذلك تزيد دخل الأسرة، وقد يتعرض رب الأسرة لحادثة ما تعيقه عن العمل مدة ما أو يضطره المرض للانقطاع عن العمل من أجل العلاج، وفي هذه الحالة تكون المرأة المتعلمة خير بديل لتحمل مسؤولية أسرتها. كما أن للمرأة دوراً مهماً لا يقل أهمية عن دور الرجل في إنجاز التنمية الشاملة للمجتمع. إن إنجاز هذين الهدفين يتطلب مساهمة النظام التعليمي من خلال تضمين المقررات الدراسية لموضوعات توضح مخاطر الزواج المبكر على الأسرة والمجتمع، وكذلك

تفعيل دور وسائل الإعلام كلّها في الإسهام في معالجة هذه الظاهرة من خلال برامج تلفزيونية وإذاعية ومقالات صحفية، ومن خلال إقامة الندوات والمحاضرات في المراكز الثقافية المنتشرة في محافظات القطر.

إن تعليم المرأة يسهم في الحد من ظاهرة الزواج المبكر، إذْ إنَّ ارتفاع السن عند الزواج يعود إلى ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم وخاصة لدى الإناث؛ وهذا الأمر سينعكس بالتأكيد على انخفاض مستوى الخصوبة، ومن ثمَّ على حجم الأسرة (انظر: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء، هيئة تخطيط الدولة، 2007 ب، 88).

إن إلحاق المرأة بالقوة العاملة ليس بالمهمة السهلة في مجتمعات تخضع لتأثير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية، كما في بعض البلدان العربية التي تحصر عمل المرأة في إطار تربية الأبناء ورعايتهم، وفي تدبير شؤون الأسرة، لأن ذلك يتطلب جهداً كبيراً لتغيير مواقف المجتمعات في عمل المرأة خارج المنزل، بل يتطلب كذلك تغيير مواقف النساء أنفسهن في عملهن خارج المنزل، فقد أوضحت نتائج مسح التقييم السكاني السريع لعام 2005 في محافظة إدلب أن "(33.3%) من الأزواج لا يؤيدون عمل المرأة خارج المنزل، مقابل (44.9%) من الزوجات، و(29.2%) من الشباب، و(43.4%) من الشابات، و(12.3%) من صناع القرار وقادة المجتمع المحلي" (الهيئة السورية لشؤون الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء، هيئة تخطيط الدولة، 2007 أ، 45). إن التدقيق في النسب السابقة يوضح لنا أهمية ومقدار الجهد المطلوب بذله لتغيير هذه الاتجاهات الناجمة عن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وخصوصاً أن النساء المتزوجات والشابات هن أكثر معارضة لعمل المرأة المتزوجة خارج المنزل من الأزواج والشباب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ارتفاع هذه النسبة لدى المتزوجات، ولدى الشابات قد يعود إلى شعورهن بكبر المسؤوليات المنزلية الملقاة على عاتقهن التي تتطلب منهن تخصيص عدد كبير من الساعات لإنجاز أعمالهن المنزلية، وهذا ما

أكدته نتائج دراسة ميدانية أنجزت لصالح التقرير الوطني للتنمية البشرية، إذْ أشارت إلى "أن متوسط مدة العمل المنزلي الذي تقوم به ربة كل منزل يقدر بنحو 8 ساعات أو أكثر يومياً، وهو ما يعادل متوسط العمل في المؤسسات العامة والخاصة" (هيئة تخطيط الدولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، 154 – 155).

إن إنجاز التنمية الشاملة في المجتمع يتطلب الإفادة من الطاقات البشرية كلّها في المجتمع، ذكوراً وإناثاً على حد سواء، وهذا يستدعي إزالة العوائق التي تقف حائلاً أمام حصول المرأة على كامل حقوقها الاجتماعية والسياسية والتعليمية والمهنية، وخصوصاً العوائق الاجتماعية منها.

ب – في مجال الإعداد العلمي والتأهيل المهني للمرأة:

تعدُّ عملية التعليم استثماراً اقتصادياً مهماً في الموارد البشرية، ومن هنا جاء اهتمام الحكومات بالتعليم وتطوير النظم التعليمية وتحديثها باستمرار؛ كي تكون مواكبةً للتطورات العلمية والابتكارات التكنولوجية الجديدة اللازمة لضمان تلبية النظم التعليمية لمتطلبات سوق العمل واحتياجاتها من الكفاءات العلمية والتقنية والمهارات الضرورية لإنجاز التنمية. وتجدر الإشارة هنا إلى الفوارق الكبيرة في هذا المجال بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولو أضفنا إلى ذلك عدم الاهتمام الكافي بتعليم نصف الموارد البشرية في معظم البلدان النامية لتبيّن لنا أهمية الاستثمار الاقتصادي في الموارد البشرية، وخاصة في تعليم المرأة، وفي هذا الصدد أرجو ألا يفهم من كلامي أن هذا الأمر يمكن تعميمه على البلدان النامية جميعها بالدرجة نفسها؛ لأن هناك تبايناً في الاهتمام بتعليم المرأة وبنوعية التعليم المسموح لها أن تتلقاه بين هذه الدول، حتى أنه يمكن ملاحظة هذا التباين بين منطقة وأخرى، وبين الريف والمدينة في البلد نفسه.

إن الاهتمام بتعليم المرأة وتدريبها وإكسابها المهارات العملية اللازمة لمشاركتها في العملية الإنتاجية يجب ألا يقل عما يحظى به الرجل من هذا الاهتمام ؛

لأن ذلك يعدُّ من الضرورات الملحة لإنجاز التنمية في البلدان النامية، فتعليم المرأة يفتح المجال أمامها لزيادة معارفها العلمية النظرية والتطبيقية التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل، وتمكنها من العمل بكفاءة ومهارة عالية، كما يعزز من مكانتها الاجتماعية ويحسن من نوعية حياتها وحياة أسرتها. إن النجاح في عملية إلحاق المرأة بالتعليم يتطلب أولاً تهيئة المجتمع لتقبل فكرة حق المرأة في التعليم، فبعض المجتمعات ما تزال تنظر إلى أن مكان المرأة في المنزل، وهذه النظرة تحد من حق المرأة في التعليم، وتعوق مساواتها بالرجل.

ولا بدَّ لنا من الإشارة هنا إلى أن مسألة التمييز بين المرأة والرجل تنعكس سلباً على مسألة تعليم المرأة، وقد ينسحب ذلك؛ أي التمييز وعدم المساواة بين الجنسين على عدد كبير من المسائل المتعلقة بالجنسين، وخاصة القانونية منها (انظر: كرادشة، 2009، 87). إن التمييز بين المرأة والرجل في التعلم والتعليم يُعمِّقُ النظرة الدونية للمرأة التي تحول دون مساواتها بالرجل، ويحرمها من أبسط حقوقها، ويعيقها عن القيام بواجباتها في المساهمة في تطوير مجتمعها وتحديثه وتنميته جنباً إلى جنب مع الرجل. وقد بيّنت دراسة استطلاعية صغيرة" أن أبرز محدّدات وقيود وصول المرأة إلى فرص التعليم والعمل، ترتبط بسيطرة التمييز في النوع على وعي المرأة نفسها. وهي خضوع المرأة إلى قيم البنية الذكورية المسيطرة، حيث تمركزت نسبة (83%) من إجابات المرأة غير المتعلمة وذات التعليم المنخفض في العينة في تحديد أسباب عدم متابعة المرأة برغبة الأسرة" (هيئة تخطيط الدولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، 149).

كان للمرأة في الإسلام مساهمة في مجال التعلم والتعليم، وكانت المرأة تطالب بحقها في العلم وتسعى إليه (انظر: الأحدب، 2008، 299 – 325).

إن المطلوب من النظام التعليمي أن يواكب احتياجات سوق العمل؛ وهذا يعني أن تستطيع المقرّرات العلمية التي تدرّس للطلبة تمكن الخريجين (ذكوراً وإناثاً) من

امتلاك المعلومات النظرية والتطبيقية التي تساعدهم على المساهمة الفعّالة في العملية الإنتاجية في القطاع العام والخاص على حد سواء؛ ولتوضيح أهمية هذه المسألة بالنسبة إلى ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل نعرض المثال الآتي: كان القطاع العام يضمن تعيين الخريجين من المهندسين في المصانع التابعة له، وخلال أدائهم لعملهم الوظيفي يحصلون على الخبرة والمهارات العملية التي لم يتمكنوا من الحصول عليها في أثناء دراستهم الجامعية؛ وهذا يعني أن هؤلاء الخريجين (الموظفين) الجدد تلزمهم مدة من الزمن لإنتاج قيمة رواتبهم قد تصل إلى سنة، والقطاع العام يتحمل خسارة هذا الفارق في تلك المدة.

والآن لنفترض أن عدداً من هؤلاء الخريجين تقدم للعمل في مصانع القطاع الخاص، فهل يقبل أصحاب هذه المصانع توظيفهم ودفع رواتبهم، ولو مدة سنة، دون الحصول منهم على إنتاج تفوق قيمته قيمة رواتبهم؟ إن الإجابة عن هذا السؤال قد تكون – على الأغلب – لا، وهذا يدفع الباحثين المعنيين بتطوير النظم التعليمية وتحديثها للمساهمة في تحديد المشكلة، ومن ثم تقديم المقترحات العلمية للارتقاء بمخرجات التعليم بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل، وهذا الكلام ينطبق على تعليم الذكور والإناث على حد سواء. إن الدراسة العلمية لهذه المسألة تتطلب من الباحثين المعالجة الموضوعية لهذه المشكلة، إذْ نعلم أنْ ليس بمقدور الكليات العلمية في جامعات القطر امتلاك التقنيات التكنولوجية كلّها التي تُبْتَكَرُ باستمرار، لكن من الممكن تجاوز هذه الصعوبة المالية، وذلك من خلال التعاون بين الجامعات والقطاعين العام والخاص، إذْ يتيح هذا التعاون توزيع الطلبة للعمل والتدرب في مدد العطلة الصيفية في هذين القطاعين دون أجر، وبذلك قد يتمكن الطلبة من الحصول على الخبرة والمهارة اللازمتين للعمل في هذه المنشآت بعد تخرجهم من الجامعات.

كما أن اعتماد طريقة إيصال المعلومة من قبل المعلمين إلى الطلبة على أسلوب التلقين يجعل من الطلبة متلقين للمعلومة فقط؛ وبعبارة أخرى مستهلكين لها،

والمطلوب إشراك الطلبة في الوصول بأنفسهم إلى المعلومة ليكونوا منتجين لها، لا متلقين فقط. إن عملية التدريس في سورية تقوم" على الطرائق الكلامية (اللفظية) أكثر مما تقوم على الطرائق التطبيقية (العملية)، وتقوم في الطرائق الكلامية على أسلوب مهيمن هو أسلوب المحاضرة على حساب أساليب الحوار والمناقشة التي تنحدر إلى مرتبة ثانوية. وليست هذه الطرق سوى الطرق التلقينية ذاتها" (هيئة تخطيط الدولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، 57).

إن تغيير الطريقة المعتمدة في نقل المعلومة من قبل المعلم للطلبة، وكذلك نقل الطلبة من حالة تلقي المعلومة إلى حالة المشاركة في إنتاج المعلومة، يتطلب من المعلم (ذكراً أم أنثى) تغيير أسلوبه في التدريس، وتمكّنه من استخدام تكنولوجيا المعلومات informatics وتكنولوجيا الاتصال Communication technology، وفي حال عدم توافر هذه الإمكانية لدى معظم معلمي مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي ومدرسيها، لا بدَّ من قيام وزارة التربية بإلحاقهم بمراكز خاصة بها لإعدادهم وتدريبهم وتأهيلهم للقيام بعملهم بالطريقة المثلى. والجدول الآتي يوضح لنا أعداد المدرسين الذين لم يخضعوا لدورة تدريبية، والذين خضعوا لها حتى دورة عام 2004.

الجدول (3)

أعداد المدرسين الذين لم يخضعوا لدورة تدريبية، والذين خضعوا لها حتى دورة عام2004

المحافظة	عدد المدرسين فى المدارس الرسمية والخاصة	عدد الخريجين من مراكز الباسل حتى دورة 2004	عدد المدرسين الذين لم يخضعوا لدورة تدريبية	نسبتهم المئوية
دمشق	1821	357	1464	80.3
ريف دمشق	2547	244	2303	90.4
حلب	3892	312	3580	91.9
حمص	3191	421	2770	86.8
حماة	2019	225	1794	88.8
اللاذقية	2814	471	2343	83.2
دير الزور	814	303	511	62.7
إدلب	1580	255	1325	83.8
الحسكة	960	222	738	76.8

المحافظة	عدد المدرسين فى المدارس الرسمية والخاصة	عدد الخريجين من مراكز الباسل حتى دورة 2004	عدد المدرسين الذين لم يخضعوا لدورة تدريبية	نسبتهم المئوية
الرقة	595	182	413	69.4
السويداء	994	208	786	79
درعا	1129	266	863	76.4
طرطوس	2606	293	2313	88.7
القنيطرة	851	186	665	78.1
المجموع	25813	3945	21868	84.7

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام 2004، ص399.

إن التدقيق في البيانات الواردة في الجدول (3) يشير إلى أن نسب المدرسين الذين لم يخضعوا لدورة تدريبية حتى دورة عام 2004 اختلفت باختلاف محافظات القطر، فقد كانت النسب الأكثر ارتفاعاً من نصيب محافظات: حلب (91.9%)، ريف دمشق (90.4%)، حماة (88.8%)، طرطوس (88.7%)، وقد يكون أحد أسباب ارتفاع هذه النسب في تلك المحافظات ضخامة عدد المدرسين فيها مقارنة بالمحافظات الأخرى، أمَّا النسب المنخفضة، فكانت في محافظات: دير الزور (62.7%)، درعا (76.4%)، الحسكة (76.8%)، القنيطرة (78.1%). وتجدر الإشارة إلى عدم تمكني من الحصول على بيانات أحدث عن هذا الموضوع، وهذا حال دون إمكانية إجراء مقارنة هذه البيانات ببيانات لسنوات لاحقة.

إن تمكن المعلم من استخدام تكنولوجيا المعلوماتية أصبح أمراً ضرورياً وحيوياً ومفيداً له ولطلابه، فهو بحاجة لهذه المهارة للوصول إلى ما يلزمه من المعلومات التي توسع دائرة معارفه، وتمكنه من أداء مهمته التعليمية على أكمل وجه، وفي الوقت نفسه قد تلزمه عند تدريب الطلبة على كيفية حصولهم على المعلومة بأنفسهم. أمَّا بالنسبة إلى عملية نقل الطالب من متلقٍ للمعلومة إلى مشارك في إنتاجها، فهذا يتطلب تغيير آلية عمل المعلم والطالب على حد سواء، فالمعلم مطلوب منه في

أثناء الدرس إثارة انتباه الطلبة، وحفزهم إلى المناقشة والحوار وطرح الأسئلة، وإفساح المجال لهم للمشاركة في الإجابة عنها، قبل أن يجيب المعلم، ويكمل المعلومات التي لم يستوفها الطلبة، ومن المفيد أيضاً تكليف الطلبة بالحصول على معلومات ترتبط بالموضوعات التي سيعطيها المعلم لاحقاً، وهذا يعوّد الطلبة على البحث والتنقيب عن المعلومة بأنفسهم، ويحقق هدف العملية التربوية في إشراك الطلبة بالدرس، ويزيد ثقتهم بأنفسهم.

إن تحقيق الأهداف المرجوة من التعليم بشكل عام، وتعليم المرأة بشكل خاص، يتطلب إعادة النظر في إستراتيجية النظام التعليمي ومقرراته والموضوعات التي تتضمنها هذه المقررات، والطرائق والأساليب المتبعة فيه بشكل دائم، فقد تضطر بعض المجتمعات النامية في مرحلة من مراحل تطورها لاستثمار أعداد كبيرة من الأطر التعليمية ليتمكنوا من تعليم الطلبة، وخصوصاً، في حالة عدم توافر الأعداد الكافية من خريجي الجامعات، فتلجأ الحكومات إلى الاهتمام بالكمية أكثر من النوعية، فتعمد إلى إحداث المعاهد المتوسطة التي تخرّج المدرسين المساعدين بعد سنتين من حصولهم على الشهادة الثانوية العامة، وقد يكون هذا الأمر مبرراً في تلك المرحلة فقط، وقد اتبع هذا الأسلوب في سورية نظراً إلى الحاجة الملحة لأعداد كبيرة من الأطر التعليمية للتدريس في المرحلة الإعدادية الصفوف (السابع، الثامن، التاسع)، وعند توافر الإطار التعليمي من خريجي الجامعات تُنقَلُ تلك الكوادر لاستثمار خبراتها في العمل في صفوف المرحلة الابتدائية، ومن ثم يُعيَّنُ خريجو الجامعات للعمل في الأماكن المناسبة لتخصصاتهم العلمية.

إن تعليم المرأة في المجتمعات النامية يجب أن يحقق الأهداف الآتية:

1 – تزويدها بالمعارف العلمية التي تنمي قدراتها على النقد والتحليل، وتمكنها من تفسير وفهم ما يحيط بها من ظواهر، وتساعدها على حل المشكلات التي قد تصادفها في حياتها.
2 – تنمية معارفها النظرية والعملية وإكسابها المهارات اللازمة لالتحاقها بسوق العمل والإنتاج، من خلال تدريبها تدريباً مهنياً يمكنها من القيام بواجباتها الوظيفية الإدارية والإنتاجية.
3 – تغيّر نظرة المرأة التقليدية إلى نفسها التي تعمّق عدم مساواتها بالرجل، وتخلصها من ضعفها، وزيادة ثقتها بنفسها وبقدراتها الخلاقة المبدعة.

ج – آليات إدماج المرأة في عملية الإنتاج:

يتطلب تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في أي بلد الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة كلّها، وخصوصاً الموارد البشرية، فتنمية الموارد البشرية هي حجر الزاوية في إنجاز الخطط التنموية الهادفة إلى تطوير وتحديث البنية الاقتصادية التي تمثل أساس تطوير بنى المجتمع وتحديثها كلّها. وانطلاقاً من أهمية الموارد البشرية، وللإفادة من كامل طاقاتها في إنجاز التنمية الشاملة تسعى الدول، وخصوصاً الدول النامية، إلى بذل المزيد من الجهود لإدماج المرأة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب من حكومات هذه الدول البحث عن أفضل الآليات التي تمكنها من تذليل الصعوبات التي تعرقل إلحاق المرأة في قوة العمل، فمن المعروف أنه في معظم البلدان العربية هناك نسبة غير قليلة من النساء يعتقدن أن المكان المناسب لوجودهن هو المنزل، حيث يقمن بتربية أطفالهن، ويدرن شؤون منازلهن. إن تجاوز هذه المشكلة يحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتوعية المرأة بأهميتها كإنسانة لا تقل قيمة عن الرجل، وبحاجة المجتمع لمساهمتها الفعالة في إنجاز التنمية المستدامة. إن تحقيق هذه الغاية يتطلب مساهمة المؤسسات الرسمية والأهلية كلّها، كالأسرة والمدرسة والمنظمات الشعبية، ومختلف وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، في توعية المرأة بحقوقها وواجباتها،

وتوضيح مخاطر اعتقادها بدونية المرأة، والعمل على نشر ثقافة المساواة بين الجنسين في المجتمع.

كما أن الوقت الكبير الذي تحتاج إليه المرأة لإنجاز الأعمال المنزلية يشكل عقبة يجب على المخططين تجاوزها، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج المرأة في سوق العمل، وهذا يتطلب تكاتف الجهود المبذولة من الدولة والمجتمع – بمختلف مؤسساتهما الرسمية والأهلية – لتخفيف الأعباء المنزلية اليومية الملقاة على عاتق المرأة، وهذه المهمة على الرغم من صعوبتها، فهي ليست مستحيلة، فمن غير المنطق أن يطلب من المرأة العمل بمفردها بالمنزل وخارجه، وهذا يجب أن يدفعنا للإفادة من تجارب الدول الصناعية التي سبقتنا في هذا المضمار، إذْ سعت هذه الدول -قدر الإمكان- إلى تحويل المنزل إلى مكان للراحة بعد يوم عمل شاق خارج المنزل، حيث وفرت العدد الكافي من دور الحضانة في أماكن عمل المرأة، وهذا الأمر متوفر -إلى حد ما- في سورية، وأوجدت المطاعم الشعبية في أماكن العمل، ووفرت الوجبات الغذائية نصف الجاهزة والجاهزة، وهيّأت أماكن لغسل الملابس...إلخ. بالطبع إن توفير هذه الأمور وغيرها بأسعار مناسبة يُخفف من الأعباء الملقاة على عاتق المرأة، ويُتيح المجال لها للعمل خارج المنزل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تغيّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع، فضلاً عن تنامي احتياجات الأسرة المادية لتلبية مستلزمات حياتها المعيشية والصحية والتعليمية والترفيهية، ذلك كلّه شكل ضغوطاً على المجتمعات في البلدان العربية، وخصوصاً، الفقيرة لتقبل فكرة عمل المرأة خارج المنزل، وهذا يعدُّ عاملاً مساعداً لتمكين المرأة Empowerment من الالتحاق بقوة العمل.

بقي أن نقول: إنَّ تدني الوضع الاقتصادي للمرأة يعيقها عن إقامة مشاريع إنتاجية خاصة بها، ويحد من رغبتها في أن تصبح صاحبة عمل، أو أن تعمل لحسابها، والجدول الآتي يبيّن الفوارق بين الجنسين.

جدول (4)

توزع المشتغلين(15 سنة فأكثر) بحسب أقسام النشاط الاقتصادي الرئيسي والحالة العملية والجنس (حضر – ريف) / 2010

الحالة العملية		زراعة وحراج			صناعة		
		ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
صاحب عمل	حضر	5950		5950	41612	344	41956
	ريف	23427	1014	2444	6358		6358
	المجموع	29377	1014	30391	47971	344	48315
يعمل لحسابه	حضر	42150	1729	43879	83265	5320	88585
	ريف	268549	28405	296954	24173	4772	28945
	المجموع	310699	30134	340832	107438	10092	117530

مصدر بيانات الجدول: المكتب المركزي للإحصاء، 2010،

http://www.cbssyr.org/work/2010/ALL/2010/TAB12.htm

يتبيّن من البيانات الواردة في الجدول (4) أن مساهمة المرأة في الحالة العملية (صاحب عمل) في قطاعات إنتاجية مختلفة كانت ضئيلة جداً مقارنة بمساهمة الرجل، فمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي (زراعة وحراج) في مناطق (الحضر) معدومة، فيما بلغت مشاركة الذكور (5950) حالة، وفي مناطق (الريف) بلغت مشاركة المرأة (1014) حالة، مقابل (23427) حالة للذكور. أمَّا مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي (الصناعي)، فكانت في مناطق (الحضر) ضئيلة، إذْ بلغت (344) حالة، مقابل (41612) حالة للذكور، وفي مناطق (الريف) لم نلحظ أية مساهمة للمرأة، وبالمقابل بلغت مساهمة الذكور (6358) حالة. أمَّا بالنسبة إلى الحالة العملية (يعمل لحسابه) في قطاع (زراعة وحراج)، فقد كانت مساهمة المرأة في مناطق (الحضر) منخفضة إذْ بلغت (1729) حالة، مقابل (42150) حالة للذكور، وفي مناطق (الريف) بلغت مساهمة المرأة (28405) حالة، مقابل (268549) حالة للذكور. أمَّا مساهمة المرأة في القطاع (الصناعي) بالنسبة إلى الحالة العملية (يعمل

لحسابه) في مناطق (الحضر) فقد بلغت (5320) حالة، مقابل (83265) حالة للذكور، وفي مناطق (الريف) بلغت مساهمة المرأة (4772) حالة، مقابل (24173) حالة للذكور.

إن تحويل هذه الأرقام إلى نسب مئوية يوضح النسبة المئوية لمساهمة كل من المرأة والرجل. فقد بلغت النسبة المئوية لمشاركة المرأة كصاحبة عمل في قطاع (زراعة وحراج) في مناطق الحضر (0%) وفي الريف (4.15%)، مقابل (95.85%) للذكور. أمَّا في قطاع (الصناعة) فبلغت مساهمة المرأة في مناطق الحضر (.8%) مقابل (99.2%) للذكور، وفي مناطق الريف كانت مساهمة المرأة كصاحبة عمل معدومة. أما في الحالة العملية (يعمل لحسابه) في قطاع (زراعة وحراج) فقد كانت نسبة مساهمة المرأة في مناطق الحضر (3.94%)، مقابل (96.06%)، للذكور، وبلغت نسبة مساهمة المرأة في مناطق الريف (9.57%)، مقابل (90.43%) للذكور. أمَّا في قطاع (الصناعة) فقد بلغت نسبة مساهمة المرأة في مناطق الحضر (6%)، مقابل (94%) للذكور، وبلغت نسبة مساهمة المرأة في مناطق الريف (16.5%)، مقابل (83.5%) للذكور. إن تدني مساهمة المرأة في هذين القطاعين الأساسيين في اقتصاد المجتمع يؤكد أن القدرات الاقتصادية للمرأة ضعيفة، ولا تمكنها من إقامة مشاريع خاصة بها، وقد يكون نظام الإرث المعمول به في سورية، فضلاً عن تمييز الأهل في تقديم الدعم المادي لأبنائهم بين الذكور والإناث الذي يميل لمصلحة الذكور، من الأسباب الرئيسة لتدني الوضع الاقتصادي للمرأة. إن تفعيل مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية للمجتمع، وخصوصاً المرأة الريفية، يتطلب توفير البيئة المناسبة من تعليم وإعداد وتأهيل وتدريب، وتوفير الدعم الإرشادي لها، وتقديم الدعم المادي اللازم لمساعدتها في إنشاء المشاريع الإنتاجية الصغيرة من خلال منحها القروض والمساعدات المالية، وتزويدها بالخبرة الفنية والإدارية اللازمة لنجاح المشروع.

إنَّ أمية المرأة وعدم الإعداد العلمي والمهني لها يشكلان عقبة كـأداء تعيـق إدماجها في عملية الإنتاج، ويقللان من إمكانية إيجاد فرص عمل مناسبة لها.

إن تطوير اقتصاديات الدول العربية ومنها سورية تتطلب الإفادة القصوى من مختلف الإمكانيات المتوافرة بما فيها الإمكانيات البشرية من الذكور والإناث والإمكانيات المادية ورأس المال، وتهيئة الظروف الملائمة، وخلق فرص العمل المناسبة لدمج المرأة في قوة العمل، فعلى سبيل المثال، تمتلك معظم الدول العربية مواد أولية كالنفط والقطن والقمح والفوسفات، وهذه المواد يمكن أن تصدر كسلع خام، وفي ذلك خسارة كبيرة للبلد المصدر، أو تُستَثمَرُ في إقامة صناعات تحويلية واستخراجية تولد قيمة مضافة، ولنأخذ سورية مثالاً، إذْ تنتج كمية من القطن، فبدلاً من تصديره كسلعة خام، تقوم بمعالجتـه وتصنيعه بشكل جزئي أو كلي، حيث يُحلَجُ ويُغزَلُ ويُنسَجُ، ومن ثم تُـصنَعُ الأقمـشة والمنسوجات منه على شكل مواد مصنعة معدة للتصدير، وبهذا نكون في كل عمليـة معالجة أو تصنيع قد قمنا بتكثير القيمة المضافة. كما أن إقامة الـصناعات التحويليـة والاستخراجية في أي بلد تسهم في خلق فرص العمل، وتطور الصناعة، وتسهل عملية إلحاق المرأة بالقوة المنتجة. "وعندما تكون مساهمة الصناعات التحويلية فـي النـاتج المحلي تزيد على 35% فهذا مؤشر على التصنيع، لكن بكل أسف لم تـدخل البلـدان العربية هذه المرحلة فالحصة الكبرى في الناتج المحلي ما تزال للنفط الخـام وحـصة الصناعة التحويلية لم تزد طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين على 10%" (الشيخ علي، 2006 – 2007، 329).

إن زيادة عدد المشاريع الإنتاجية سواء أكان ذلك في الريف أم فـي المدينـة، تحقق زيادة في الإنتاج، فضلاً عن أنها تسهم في تخفيض نسبة البطالة من خلال مـا توفره من فرص عمل جديدة، لذلك تجب زيادة الدعم المادي للنساء بمنحهن القروض المناسبة التي تمكنهن من إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة خاصة تحسن من أوضاعهن.

د – تعزيز مشاركة المرأة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار:

إن تشجيع الفتيات على المشاركة في تحمل المسؤولية والمساهمة في اتخاذ القرارات الأسرية يعدُّ نقطة البداية في تهيئتهن للمشاركة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار على المستوى العام، وهذا الأمر يتطلب في مجتمعاتنا العربية بذل الجهود المضنية لتعديل الثقافة التقليدية السائدة عن تبعية المرأة للرجل، وعن عملها وحقوقها وواجباتها. وما تزال هذه الثقافة مسيطرة في بعض المجتمعات على الرغم مما أصاب المجتمعات العربية من تغيّرات طالت مختلف جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فما زال كثير من المسائل المرتبطة بالمرأة يتطلب تضافر جهود مؤسسات المجتمع كلّها، الرسمية وغير الرسمية، كالأسرة والمدرسة والجامعة والمنظمات الشعبية والإعلام بوسائله المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، فضلاً عن المراكز الثقافية، ليسهم كل منها بإمكانياته في نشر الوعي بقيمة المرأة وأهمية تعليمها وعملها، وإشراكها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، فمن دون تفعيل مشاركتها في هذه المجالات لن تتحقق التنمية الشاملة للمجتمع، ولن نتمكن من استثمار الطاقات البشرية المتاحة في المجتمع. إن حصر عمل المرأة في إطار المنزل يمثل أكبر هدر لطاقاتها الخلاقة والمبدعة. إن تعليم المرأة وتحسين مستواها الاقتصادي يؤديان إلى زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار داخل الأسرة، ورفع مكانتها في محيط الأسرة وفي نطاق المجتمع، وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة التي أجرتها الدكتورة "إيمان جعفر عبود" في بحثها الميداني عن عمل المرأة وتعليمها وعلاقتهما باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق.

(انظر: عبود، 2001 – 2002، 339 – 341).

هـ – نشر ثقافة العدالة والمساواة بين الجنسين:

إن شعور المرأة بالتمييز بينها وبين الرجل، وعدّها أقل شأناً منه وتابعة لـه، يشكل عقبة أمام تفعيل مساهمتها الخلاقة في تطوير مجتمعها وتحديثه. إن الإحساس بالعدالة والمساواة يدفع الإنسان لأداء واجباته على أكمل وجه، وفي ذلك خير له ولمجتمعه، كما أن المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في التعليم والعمل والتأهيل والتدريب وتقديم الخدمات الأخرى، تعدُّ استثماراً حقيقياً في الموارد البشرية، فالأطر المؤهلة والمدربة هي الأكثر قدرة على إنجاز التنمية الشاملة للمجتمع. إن النهوض بالمجتمع مطلب اجتماعي، ولا يمكن الوصول إليه في بيئة اجتماعية تفتقر إلى درجة معقولة من العدالة والمساواة بين الجميع.

وانطلاقاً من ذلك لا بدَّ من منح المرأة العربية السورية حقوقها، وهذا يتطلب تهيئة المجتمع لتقبل فكرة حق المرأة بالتعليم والعمل وممارسة مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... إلخ؛ إن ذلك يمكن المرأة من القيام بواجباتها تجاه مجتمعها، ويفعل مشاركتها في إنجاز التنمية الشاملة.

خاتمة ومقترحات:

إن عملية تفعيل مشاركة المرأة العربية السورية في إنجاز التنمية الشاملة تمثل ظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد، إذْ تتطلب من الباحث الكشف عن مجموعة من العوامل والأسباب التي تتفاعل مع بعضها بعضاً، وتشكل عقبات تعيق إلحاق المرأة بسوق العمل، بغية تحديد تلك العوامل والأسباب، ووضع آلية عمل تمكننا من تجاوز هذه الصعوبات، أو تخفف من الآثار السلبية الناجمة عنها إلى الحد الأدنى، وهذا ما حاولت الوصول إليه عندما تناولت بالدراسة الصعوبات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة، كالصعوبات الاجتماعية والثقافية، وصعوبات الإعداد العلمي والتأهيل المهني، وصعوبات إدماج المرأة في عملية الإنتاج، وتدني مشاركتها في مواقع المسؤولية

واتخاذ القرار، وأخيراً الصعوبات الخاصة بالتمييز بين الجنسين، ومن ثم حاولت تحديد متطلبات تفعيل دورها في إنجاز التنمية الشاملة في مختلف المجالات كالمجال الاجتماعي الثقافي، ومجال الإعداد العلمي والتأهيل المهني، وآليات إدماجها في عملية الإنتاج الاجتماعي، وتعزيز مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار...إلخ.

وفي الختام لا بدَّ من تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة وهي:

1 – توعية المجتمع بأهمية تعليم المرأة والحد من نسبة أميتها، وتنمية قدراتها العلمية.

2 – توعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في صنع القرارات المتعلقة بنشاطات المجتمع المختلفة.

3 – تهيئة المجتمع لتقبل مساهمة المرأة إلى جانب الرجل في عملية تطوير المجتمع وتحديثه، ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين.

4 – توفير فرص العمل للمرأة ومنحها والرجل الأجر نفسه لقاء العمل ذاته.

5 – العمل على تغيير الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع أو تعديلها التي تُعمِّقُ النظرة الدونية للمرأة.

6 – رفع الكفاءة الإنتاجية للمرأة وتطوير قدراتها ومهاراتها في المجالات كلّها.

7 – زيادة الكفاءة التنافسية للمرأة في ضوء التحديات الراهنة.

8 – الاهتمام بالمرأة الريفية والحد من معاناتها من مظاهر الإقصاء والتهميش والدونية والفرص اللامتكافئة.

9 – توفير مستلزمات عمل المرأة خارج المنزل، كإنشاء دور حضانة في أماكن عملها، وافتتاح مطاعم شعبية بالقرب من التجمعات العمالية، وتوفير أماكن لغسل الثياب وكيّها بأسعار مناسبة.

10 – زيادة مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار في مختلف المناصب الحساسة في المجتمع.

11 – تيسير منح القروض الاستثمارية للمرأة ومساواتها بالتعاملات المالية مع الرجل، وتشجيعها للاتجاه نحو العمل الخاص، وزيادة مشاركتها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

12 – إنشاء مراكز تأهيل وتدريب تتولى تحديد الاحتياجات التدريبية للقوى العاملة النسائية في القطر بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل.

المصادر والمراجع

1 – الأحدب، ليلى، أفتخر أني أنثى: قراءة نسوية معاصرة في حقوق المرأة، مركز الناقد الثقافي، دمشق، 2008.

2 – الأخرس، محمد صفوح، قصاب حسن، نجوى، الخدمة الاجتماعية، ط 6، جامعة دمشق، دمشق، 2002 – 2003.

3 – الشيخ علي، سمير، الاقتصاد السياسي للبلدان العربية والنامية، جامعة دمشق، دمشق، 2006 – 2007.

4 – عبود, إيمان جعفر، عمل المرأة وتعليمها وعلاقتهما باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق وريفها – دراسة ميدانية, أطروحة دكتوراه, جامعة دمشق, 2002.

5 – كرادشة، منير، العنف الأسري – سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة، عالم الكتب، عمان، 2009.

6 – المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام 2004، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ص399. مأخوذ عن: (هيئة تخطيط الدولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع مذكور سابقاً، ص54).

7- هيئة تخطيط الدولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سورية التقرير الوطني للتنمية البشرية 2005 : التعليم والتنمية البشرية نحو كفاءة أفضل، 2005.

8 – الهيئة السورية لشؤون الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء، هيئة تخطيط الدولة، دينامية السكان والصحة الإنجابية وتمكين المرأة والفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في محافظة إدلب خلال السنوات 1994 – 2004، إدلب، 2007 أ.

9 – الهيئة السورية لشؤون الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء، هيئة تخطيط الدولة، دينامية السكان والصحة الإنجابية وتمكين المرأة والفقر والعوامل الاجتماعية

والاقتصادية في محافظة طرطوس خلال السنوات 1994 – 2004، طرطوس، 2007 ب.

10 – الباز، شهيدة، النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة: دراسة حالة جمهورية مصر العربية، " سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، عدد 34، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006.
http://arabfamilylawserform.org/IMG/_-11.pdf

11 – جنينة، نعمة وواصف، نادية، وعود لم يُوَفَّ بها: حقوق المرأة في مصر، المجلس القومي للسكان، 1999. مأخوذ عن: حرمان من العدالة: تمييز ضد النساء في حق الطلاق في مصر، ص12
http://arabfamilylawserform.org/IMG/_-2.pdf

12 – المكتب المركزي للإحصاء، 2010، مسح قوة العمل النصف الثاني 2010،
http://www.cbssyr.org./work/2010/work1-2010.doc

13 – المكتب المركزي للإحصاء، 2010، توزع المشتغلين(15 سنة فأكثر) حسب أقسام النشاط الاقتصادي الرئيسي والحالة العملية والجنس(حضر – ريف)
htt://www.cbssyr.org/work/2010/ALL-2010/TAB12.htm

14 – المكتب المركزي للإحصاء، 2009،
htt://www.cbssyr.org/work/2009/ALL-2009/TAB-45.htm

15 – عيسو، محي الدين, المرأة في القانون السوري, مجلة ثرى الإلكترونية, 2010/5/15.
www.thara-sy.com/thara/modules/news/article.php?storyid=1559– achedSimilar

16 – هيئة تخطيط الدولة، الفصل الثالث والعشرون، قطاع المرأة الخطة الخمسية العاشرة 2006 – 2010، الفصل الثالث والعشرون، قطاع المرأة
http://www.mhc.gov.sy/PDF%205Plan/23-%20Woman.pdf

17 – وضع المرأة في القانون السوري، 2010/12/21.

http://taldara.own0.com/t4879-topic

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/10/23